جامعة المنصـورة

كليــة الآداب

–

عمالة المرأة فى الجمهورية اليمنية

(دراسة جغرافية ديموغرافية)

الدكتور

محمد على عثمان أسعد المخلافى

أستاذ الجغرافية السكانية المشارك

كلية التربية ـ جامعة عمران

مجـلة كلـــية الآداب – جامعـــة المنصـــورة

العدد الخمسون – يناير ٢٠١٢

عمالة المرأة في الجمهورية اليمنية
(دراسة جغرافية ديموغرافية)

د. محمد علي عثمان أسعد المخلافي

المستخلص

اهتم هذا البحث بالكشف عن أوضاع المرأة العاملة في اليمن وكشف عن مدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي، وتم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث: تناول الأول مكونات القوة البشرية الأنثوية، واهتم الثاني بعلاقة الإناث (١٥ سنة فأكثر) بالنشاط الاقتصادي، وبين الثالث توزيع المشتغلات بحسب خصائصهن، وأهتم الرابع بتوضيح العوامل المؤثرة في نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي.

تبين من هذا البحث أن مساهمة المرأة اليمنية في النشاط الاقتصادي ضئيلة جداً إذ بلغت (٩.١%) من إجمالي القوة العاملة، وبلغ معدل النشاط الاقتصادي لهن (٩.٦%) من إجمالي الإناث القادرات على العمل (١٥سنة فأكثر)، وتركز عملهن في الزراعة وبعض الخدمات، و تعمل غالبيتهن في القطاع الخاص، وأكثر من نصف المشتغلات من الأميات.

المقدمــة:

رغم الاهتمام الذي حظيت به المرأة من قبل المجتمع الدولي من خلال إدراج وضعها في جداول أعمال المؤتمرات الدولية بدءاً بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، ومروراً بعدد من المؤتمرات التي حثت الدول على بذل الجهود لرفع شأن المرأة ودمجها في عملية التنمية الشاملة عن طريق العمل على فتح كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمامها، بل أن الأمم المتحدة قد أعلنت عام ١٩٧٥م

عاماً دولياً للمرأة. وعلى الرغم من هذا الاهتمام الدولي إلا أن المرأة اليمنية ما زالت تعاني من الثالوث الرهيب: الفقر والجهل والمرض وخاصةً في المناطق الريفية التي تشكل أكثر من (٧٠%) من السكان، ورغم اتجاه اليمن نحو التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين في محاولة منها للحاق بالدول التي سبقتها في هذا المجال، إلا أن اليمن لازالت تعاني من التخلف الشديد في شتى مجالات الحياة قياساً بما وصلت إليه دول العالم، وأن أوضاع المرأة اليمنية تمثل واحدة من صور هذا التخلف الذي تتميز به اليمن.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن الوضع الذي تعيشه الإناث في اليمن لم ينتج عن تهميش المرأة في القوانين والتشريعات اليمنية، ولا هو قصور في خطط التنمية، إذ أن هذه القوانين والتشريعات والخطط قد أُعطت المرأة اليمنية كثيراً من الحقوق التي نالتها المرأة في كثير من الدول، ولكن يبقى الخلل والقصور في التطبيق.

وبناءً على ذلك جاء هذا البحث كمشاركة من قبل الباحث في التعرف على وضع المرأة العاملة في الجمهورية اليمنية، وأتمنى أن يكون في هذا البحث المتواضع ما يفيد متخذي القرار، وينبههم إلى بعض مواضع الخلل في أوضاع الإناث في اليمن لأجل وضع الحلول لهذا الخلل بما يساعد على تقدم اليمن وتطورها وازدهارها.

مشكلة البحث:

تعد المشكلة سؤالاً غير مجاب عنه. وتتمحور مشكلة هذا البحث بالسؤال الرئيس:كيف هي أوضاع المرأة العاملة في اليمن؟ ويمكن تحديد عدد من المشكلات الفرعية كما يأتي:

١- هل يوجد ارتفاع أم انخفاض في مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي؟

٢- كيف تتوزع المشتغلات بحسب الحالات: التعليمية والعمرية والزواجية والمهنية؟

٣- كيف تتوزع المشتغلات على مستوى الحضر والريف في اليمن ؟
٤- ما هي العوامل التي تؤثر على مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في اليمن؟

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة على هذه التساؤلات.

أهداف البحث:

من المعروف أن لكل بحث أهدافه الخاصة به، ويهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١) الكشف عن علاقة الإناث(١٥سنة فأكثر) بالنشاط الاقتصادي.
٢) التعرف على توزيع المشتغلات المهني وحسب الحالة العمرية والتعليمية والزواجية.
٣) التعرف على مستوى مساهمة الإناث بالنشاط الاقتصادي مقارنةً بالذكور.
٤) التعرف على العوامل التي أدت إلى الوضع الحالي للمشتغلات في اليمن.
٥) وضع اقتراحات تساعد المسئولين على مواجهة المشكلة وإيجاد الحلول لها.

فرضيات البحث:

صحيح أنه قد حدث تحسناً في وضع المرأة اليمنية منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم إلا أنها لازالت تعيش في تخلف رهيب لا تعيشه غيرها في وطننا العربي، ونتيجةً لذلك فقد وضع الباحث الفرضيات الآتية:

١- أن مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي بسيطة جداً مقارنةً بالذكور.
٢- تتركز مساهمة الإناث في بعض الأنشطة مثل الزراعة وبعض الخدمات.
٣- ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث المشتغلات في اليمن.
٤- أن هنالك عوامل أدت إلى تلك الأوضاع الخاصة بالمرأة العاملة في اليمن .

وتعطي الفرضيات السابقة بمجموعها حلاً مقنعاً ومقبولاً لتلك المشكلة.

المنهج المتبع في هذا البحث:

في هذا البحث سيتم الاعتماد على بيانات مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م، وتعداد٢٠٠٤م في الكشف عن أوضاع المرأة العاملة في الجمهورية اليمنية، وكذلك في الكشف عن علاقة الإناث(١٥سنة فأكثر) بالنشاط الاقتصادي، وقد استخدم الباحث بعض المعدلات والنسب لإبراز تلك الأهداف، وذلك من أجل الوصول إلى نتيجة علمية موضوعية مقبولة، كما أن الباحث قد عمل على تزويد هذا البحث بعدد من الجداول والملاحق لتكون عوناً يساعد القارئ على فهم مضمون ومحتوى هذا البحث، وسيتم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي جنباً إلى جنب مع المنهج الإحصائي كلما اقتضت الضرورة ذلك.

المبحث الأول: مكونات القوة البشرية الأنثوية

تعريف القوة البشرية:

القوة البشرية هي ذلك الجزء من السكان الذين يمكن الاعتماد على قدراتهم الجسمية أو الفكرية في أداء عمل إنتاجي معين. [1] استناداً إلى التعريف السابق فإن القوة البشرية الأنثوية تتمثل في فئة عريضة من الإناث في الأعمار(١٥سنة فأكثر) ويطلق عليهن (الإناث القادرات على العمل).

وبالنظر إلى الملحق (١) يلاحظ أن القوة البشرية الأنثوية في اليمن بلغت (٤.٤ مليون أنثى) في عام ١٩٩٩م، وارتفعت إلى (٥.٤ مليون) في عام ٢٠٠٤م، وشكلت الإناث (٤٩.٦%) و(٤٩.٩%) من إجمالي القوة البشرية في الجمهورية في العامين السابق ذكرهما على التوالي، وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين هما:

١- الإناث الداخلات في قوة العمل (النشطات اقتصاديا):

تشمل هذه الفئة جميع الإناث اللاتي يسهمن فعلاً بمجهودهن الجسماني أو العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات، كما تشمل كذلك العاطلات الباحثات عن العمل. (٢)

وفي اليمن بلغ عدد الإناث الداخلات في قوة العمل (٣١١ ألف أنثى) في عام ١٩٩٩م، وارتفع إلى (٥١٥ ألف) في عام ٢٠٠٤م، وشكلت الإناث الداخلات في قوة العمل(١٢.١%) و(٩.١%) من إجمالي القوة العاملة في الجمهورية في العامين السابق ذكرهما على التوالي، وتتمثل هذه الفئة بكل من:

أ) المشتغلات: المشتغلة هي التي زاولت عملاً إنتاجياً ذا قيمة اقتصادية سواء كان هذا العمل في إنتاج السلع أو في تقديم الخدمات حتى ولو عملت لساعة عمل واحدة خلال الشهر السابق للتعداد، ويدخل ضمن هذه الفئة الإناث المرتبطات بأعمال ولم يتمكن من ممارستها خلال الشهر السابق للتعداد بسبب المرض أو الإجازة أو لعدم انتظام العمل في المنشأة لأسباب مؤقتة. (٣)

وفي اليمن بلغ عدد المشتغلات (٢٣٢ ألف مشتغلة) في عام ١٩٩٩م، وارتفع إلى (٣١١ ألف) في عام ٢٠٠٤م، وشكلت الإناث (٨.٧%) و(٧.٨%) من إجمالي المشتغلين في الجمهورية في العامين السابق ذكرهما على التوالي.

ب) المتعطلات: تعد هذه الفئة من الإناث جزءاً من قوة العمل ولكنهن لا يجدن العمل رغم رغبتهن فيه وبحثهن عنه. (٤)

وقد بلغ عدد المتعطلات في اليمن (٧٩ ألف متعطلة) في عام ١٩٩٩م، وارتفع إلى (٢٠٤ ألف) في عام ٢٠٠٤م، وشكلت الإناث (٢٩.٦%) و(١٦.٨%) من إجمالي المتعطلين في الجمهورية في العامين السابق ذكرهما على التوالي.

٢- الإناث الخارجات عن قوة العمل (غير النشطات اقتصاديا):

تعني هذه الفئة الإناث القادرات على العمل، ولكنهن لا يعملن، ولا يبحثن عن العمل، سواء بسبب إعداد أنفسهن للدخول في العمل، أو لظروف عائلية، أو بسبب عدم إمكانهن الدخول في سوق العمل، أو عدم رغبتهن فيه. (٥)

وجدير بالإشارة أن الإناث غير النشطات يشكلن أغلبية ساحقة من جملة الخارجين عن قوة العمل أو غير النشطين اقتصادياً في الدول النامية. (٦)

ولأن اليمن تعد واحدة من الدول النامية فهي لا تخرج عن ما هو موجود في هذه الدول، إذ بلغ عدد الإناث غير النشطات (٤.١ مليون أنثى) في عام ١٩٩٩م، وارتفع إلى (٤.٩ مليون) في عام ٢٠٠٤م، وشكلت نسبتهن (٧٣.٨%) و(٧٥.٥%) من إجمالي غير النشطين في الجمهورية في العامين السابق ذكرهما على التوالي، وهذا يعني أن الإناث يشكلن (٣/٤) غير النشطين في الجمهورية، بينما يشكل الذكور الـ (١/٤) الباقي، ويرجع عدم استعداد الإناث غير النشطات للعمل إلى أسباب مختلفة، والجدول (١) يوضح هذه الأسباب، ومنه يمكن استخلاص الحقائق الآتية:

أ)ارتفاع نسبة غير المستعدات للعمل بسبب التفرغ لأعمال المنزل من(٧٠.٧%) من إجمالي الإناث غير النشطات في عام ١٩٩٩م إلى (٧٥.٩%) في عام ٢٠٠٤م.

جدول(١) توزيع الإناث غير النشطات اقتصادياً(١٥سنة فأكثر) حسب سبب عدم الرغبة في العمل (%)

أسباب عدم الرغبة في العمل		1999	2004
١	التفرغ للأعمال المنزلية	70.7	75.9
٢	التفرغ للدراسة	8.6	7.8
٣	الإعاقة	1.2	0.9
٤	كبر السن	8.3	9.2
٥	أسباب أخرى وتشمل(مكتفية، متقاعدة، أخرى)	11.2	6.2
الإجمالي النسبي للإناث غير النشطات		100.0	100.0
الإجمالي العددي للإناث غير النشطات		4138000	4851000

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، ص ١٥١

ب) انخفاض نسبة غير المستعدات للعمل بسبب التفرغ للدراسة من (٨.٦%) في عام ١٩٩٩م إلى (٧.٨%) في عام ٢٠٠٤م، وهذا يعني أن (٨٣.٧%) من إجمالي الإناث غير النشطات هن من ربات البيوت والطالبات.

ج) تتوزع النسبة المتبقية (١٦.٣%) من الإناث غير النشطات في عام ٢٠٠٤م بين الإناث اللاتي لا يرغبن في العمل لأسباب تتعلق بـ (الإعاقة، كبر السن، الاكتفاء، التقاعد،....الخ)، وهذه النسبة تعتبر منخفضة عن مثيلتها في عام ١٩٩٩م والتي بلغت (٢٠.٧%).

المبحث الثاني: علاقة الإناث (١٥سنة فأكثر) بالنشاط الاقتصادي:

مما لاشك فيه أن للإناث أثراً كبيراً في تقدم ورقي أي مجتمع من المجتمعات، وذلك لأن مساهمة نصف هذا المجتمع في مختلف شئونه الاجتماعية والاقتصادية تزيد من تقدمه وتجعله قوياً متجدداً لا تُهدر فيه الطاقات. (٧) ولا يمكن لأحد أن يتصور تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية – تنمية عادلة– في ظل غياب المرأة أو عدم استثمار طاقاتها وإمكاناتها الاستثمار الأمثل فالتنمية بدونها تظل ناقصة عاجزة. (٨)

وجدير بالإشارة إلى أن نسبة الإناث العاملات على مستوى العالم وصلت إلى (٣٥%) من إجمالي القوة العاملة – أي أن أكثر من (٣/١) القوة العاملة في العالم هي من الإناث– وهذا يؤكد على أن الإناث يسهمن بدور فاعل في النشاط الاقتصادي، ويوضح عدم إمكانية الاستغناء عنهن كقوة عاملة عند التخطيط لمشاريع التنمية. (٩)

أما بالنسبة لليمن فكما سبق القول أن عدد الإناث القادرات على العمل وصل إلى نصف إجمالي السكان القادرين على العمل (٤٩.٩%)، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة القوة العاملة الأنثوية لازالت منخفضة بل أن نسبتها تناقصت من إجمالي القوة العاملة في الجمهورية من (١٢.١%)إلى (٩.١%) بين عامي ١٩٩٩و٢٠٠٤م.

ولتوضيح العلاقة بين الإناث والنشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية يمكن الاستعانة بعدد من المعدلات والنسب، وتتمثل بما يأتي:

١) معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي:

تعد درجة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي كأحد أهم المعايير المستخدمة لقياس مدى تقدم المجتمعات وتطورها خاصةً في إطار الاهتمام

بالتنمية البشرية المستدامة التي تقوم على تنمية ملكات وقدرات الأفراد إلى أقصى حد ممكن. (١٠)

ويتم معرفة هذه الدرجة عن طريق استخراج معدل مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي الخام بموجب الصيغة الآتية: (١١)

$$\text{معدل النشاط الخام} = \frac{\text{مجموع قوة العمل (المشتغلات + المتعطلات)}}{\text{إجمالي الاناث في الجمهورية}} \times 100$$

ومن مزايا معدل النشاط الاقتصادي الخام أنه بسيط وسهل الحساب، ولكن لما كان هذا المعدل عبارة عن نسبة بسطها قوة العمل الأنثوية في العمر(١٥سنة فأكثر) ومقامها جملة الإناث في كل الأعمار فإنه لا يعبر بدقة عن الإسهام الاقتصادي لهن حيث يتأثر تأثراً كبيراً – مثل سائر المعدلات الخام الأخرى– بارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاضها وما تحدثه من اتساع أو ضيق في قاعدة الهرم السكاني. (١٢)

وللوصول إلى معدل غير مضلل ويكون أكثر دقة من المعدل الخام السابق فان المعدل يكون عبارة عن نسبة بسطها قوة العمل الأنثوية في العمر(١٥سنة فأكثر) ومقامها إجمالي الإناث في نفس أعمار فئة البسط، أي الإناث القادرات على العمل في فئة العمر(١٥سنة فأكثر)، ويكون المعدل المنقح أو المعدل بالصيغة الآتية: (١٣)

$$\text{معدل النشاط المنقح} = \frac{\text{مجموع قوة العمل (المشتغلات + المتعطلات)}}{\text{عدد الاناث القادرات على العمل (15سنة فاكثر)}} \times 100$$

ويوضح الجدول (٢) نتائج تطبيق الصيغتين السابقتين، والتي يمكن من خلالها استخلاص الحقائق الآتية:

أ) بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام (٣.٥%) من إجمالي الإناث في الجمهورية عام ١٩٩٩م وارتفع إلى (٥.٣%) في عام ٢٠٠٤م، ويرتفع هذا المعدل في الحضر إلى (٩.٩%) مقابل (٣.٦%) في الريف.

ب) بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح (٧.٠%) من إجمالي الإناث القادرات على العمل (١٥سنة فأكثر) في عام ١٩٩٩م وارتفع إلى (٩.٦%) في عام ٢٠٠٤م، ويرتفع هذا المعدل في الحضر إلى (١٦.٢%) مقابل (٦.٨%) في الريف.

ج) انخفاض نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي قياساً بالذكور، إذ بلغ معدل النشاط الخام في عام ٢٠٠٤م (٥.٣%) مقابل (٣٧.٢%) للذكور، بينما بلغ معدل النشاط المنقح (٩.٦%) مقابل (٦٨.٤%)، ويلاحظ أن معدلي النشاط الخام والمنقح للذكور يساويان أكثر من سبعة أضعاف معدلي الإناث.

د) انخفاض نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في اليمن قياساً بغيرها، إذ أن معدل النشاط المنقح بلغ في عام ٢٠٠٤م (٩.٦%) من إجمالي الإناث (١٥سنة فأكثر) مقابل (٢٥%) بالوطن العربي، و(٣٢%) في البلدان النامية.(١٤)

جدول (٢) المعدلات والنسب الخاصة بعلاقة الإناث (١٥سنة فأكثر) بالعمل في عامي ١٩٩٩و٢٠٠٤م

البيان / المؤشر	مسح القوى العاملة ١٩٩٩م	تعداد ٢٠٠٤م			الذكور % ٢٠٠٤م(*)
		إجمالي	حضر	ريف	
معدل النشاط الاقتصادي الخام	3.5	5.3	9.9	3.6	37.2
معدل النشاط الاقتصادي المنقح	7.0	9.6	16.2	6.8	68.4
نسبة غير النشطات اقتصادياً	93.0	90.4	83.8	93.2	31.6
الإجمالي النسبي للقادرات على العمل	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
نسبة العمالة	74.6	60.4	54.1	66.8	86.9
نسبة البطالة	25.4	39.6	45.9	33.2	13.1
الإجمالي النسبي لقوة العمل	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

(*) تم إضافة هذا العمود لنسب المشتغلين الذكور في تعداد ٢٠٠٤م لأجل مقارنتها مع نسب الإناث

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (١)

٢) نسبة العمالة: تعد مؤشرات العمالة والبطالة ذات أهمية حيوية في المجتمع الحديث كمقاييس للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. (١٥) ويتم استخراج نسبة العمالة عن طريق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة العمالة} = \frac{\text{عدد المشتغلات}}{\text{مجموع قوة العمل (المشتغلات + المتعطلات)}} \times 100$$

و بالنظر إلى نتائج تطبيق الصيغة السابقة والموضحة في الجدول (٢) يلاحظ ما يأتي:

أ) وجود انخفاض في نسبة العمالة من (٧٤.٦%) من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٩٩م، إلى (٦٠.٤%) في عام ٢٠٠٤م.

ب) انخفاض نسبة العمالة الأنثوية قياساً بالذكور، إذ بلغت (٦٠.٤%) في عام ٢٠٠٤م مقابل (٨٦.٩ %) للذكور.

ج) أن نسبة العمالة في الريف أكثر ارتفاعاً من الحضر إذ بلغت (٦٦.٨%) مقابل (٥٤.١%).

٣) نسبة البطالة: يتم استخراج هذه النسبة عن طريق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلات}}{\text{مجموع قوة العمل (المشتغلات + المتعطلات)}} \times 100$$

وبالنظر إلى نتائج تطبيق الصيغة السابقة والموضحة في الجدول (٢) يلاحظ ما يأتي:

أ) وجود ارتفاع في نسبة البطالة إذ ارتفعت من(٢٥.٤%) من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٩٩م إلى (٣٩.٦%) في عام ٢٠٠٤م، ويمكن إرجاع السبب في تزايد نسبة البطالة إلى تأثير التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها اليمن، وعلى الرغم من بساطة هذه التطورات إلا أنها عملت على تزايد رغبة الإناث في العمل، مقارنة بما كان عليه الأمر في الفترات السابقة.

ب) ارتفاع نسبة البطالة الأنثوية قياساً بالذكور، إذ بلغت (٣٩.٦%) في عام ٢٠٠٤م مقابل (١٣.١%) للذكور.

ج) ارتفاع نسبة البطالة في الحضر إذ بلغت (٤٥.٩%) مقابل (٣٣.٢%) في الريف.

٤) نسبة الإناث غير النشطات: يتم استخراج هذه النسبة عن طريق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة الاناث غير النشطات} = \frac{\text{عدد الاناث غير النشطات}}{\text{عدد الاناث القادرات على العمل (15سنة فاكثر)}} \times 100$$

وبالنظر إلى نتائج تطبيق الصيغة السابقة والموضحة في الجدول (٢) ومنه يمكن استنتاج ما يأتي:

أ) أن هنالك انخفاضاً في نسبة الإناث غير النشطات والتي بلغت(٩٣.٠%) و(٩٠.٤%) من إجمالي الإناث القادرات على العمل(١٥سنة فأكثر) في عامي١٩٩٩و٢٠٠٤م على التوالي، إلا أن هذه النسب لازالت عالية جداً.

ب) ارتفاع نسبة غير النشطات قياساً بالذكور، إذ بلغت (٩٠.٤%) في عام ٢٠٠٤م مقابل (٣١.٦ %) للذكور.

ج) ارتفاع نسبة غير النشطات في الريف عن الحضر إذ بلغت (٩٣.٢%) مقابل (٨٣.٨%) في كل منهما على التوالي.

المبحث الثالث :توزيع المشتغلات بحسب خصائصهن :

إن معرفة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها القوة العاملة تكتسب أهمية بالغة لما لها من دلالات تؤشر على مدى تطور المجتمع، ويمكن تكوين صورة واضحة للقوة العاملة الأنثوية في اليمن وذلك من خلال دراسة توزيعها بحسب هذه الخصائص، والتي تتمثل بما يأتي:

أولاً:توزيع المشتغلات بحسب العمر :

بالنظر إلى الجدول (٣) الخاص بتوزيع الإناث المشتغلات بحسب الفئات العمرية بين عامي ١٩٩٩و٢٠٠٤م يلاحظ منه ما يأتي:

١) أن ما يقرب من (٣/١) عدد الإناث المشتغلات في الجمهورية اليمنية (٣٢.٧%) هن من الفئة العمرية (١٥-٢٤).

٢) أن المرتبة الثانية تحتلها الإناث المشتغلات من الأعمار (٢٥-٣٤سنة) إذ تبلغ نسبتهن (٣٠.٣%)، وتشكل هذه الفئة مع الفئة السابقة لها أكثر من (٣/٥) عدد الإناث المشتغلات في الجمهورية (٦٣%).

٣) يلاحظ أن عدد الإناث المشتغلات قد شكل ترتيباً تنازلياً أعلاه عند الفئة العمرية (١٥-٢٤) وأدناه عند الفئة العمرية الأخيرة(٥٥سنة فأكثر) التي سجلت نسبة(٧.٥%) من إجمالي المشتغلات في الجمهورية.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن ارتفاع نسبة المشتغلات في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) يتطابق مع الواقع، إذ أن الإناث يبدأن الانخراط في سوق العمل وكذلك مغادرته بشكل مبكر، وتُسجل أعلى نسبة للمشتغلات عند الفئة العمرية (٢٠-٢٤سنة)، بينما تبلغ ذروة انخراط الذكور في سوق العمل في فئة العمر (٢٥-٣٩سنة). [١٦]

كما أن وجود هذا الشكل التنازلي من النسب في اليمن يتطابق مع الواقع الذي يؤكد بأن هنالك نزعة لدى الإناث بين (٢٥- ٥٤ سنة) إلى مغادرة الحياة المهنية لينشغلن بإنجاب الأطفال وتربيتهم. [١٧]

ولاشك في أن هذا التوزيع يعد دليلاً على أن تقبل دخول المرأة إلى سوق العمل في اليمن قد بدأ تدريجياً بعد أن كان دورها مقصوراً حتى عهد قريب على العمل المنزلي، وتربية الأولاد، ومساعدة رب الأسرة في الزراعة في المناطق الريفية، ولاشك أيضا في أن هذا التقبل سيزيد كلما زاد الوعي وانتشر التعليم في اليمن.

جدول (٣) توزيع المشتغلات (١٥سنة فأكثر)

بحسب الفئات العمرية ، تعداد ٢٠٠٤م

فئات الأعمار	الحضر		الريف		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
24-15	35557	25.3	66247	38.9	101804	32.7
34-25	54803	39.0	39357	23.1	94160	30.3
44-35	30442	21.6	28498	16.7	58940	19.0
54-45	12962	9.2	18672	11.0	31634	10.2
55 فاكثر	6644	4.7	16728	9.8	23372	7.5
غير مبين	270	0.2	820	0.5	1090	0.3
المجموع	140678	100.0	170322	100.0	311000	100.0

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص١٧٢

٤) أن نسب المشتغلات في الريف لا تختلف عن تلك التي تمت ملاحظتها عند إجمالي إناث الجمهورية فهي آخذة نفس الترتيب إذ أن أعلى نسبة كانت لفئة الأعمار(١٥-٢٤) إذ بلغت (٣٨.٩%) ثم أخذت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى (٩.٨%) عند الفئة العمرية الأخيرة (٥٥سنة فأكثر).

٥) يلاحظ أن نسب المشتغلات في المناطق الحضرية اختلفت عن المناطق الريفية إذ أن أكبر نسبة لهن في الحضر كانت عند الفئة العمرية (٢٥- ٣٤) ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الإناث في الحضر من الفئة العمرية (١٥- ٢٤) يلتحقن بالتعليم الثانوي والجامعي أكثر من المناطق الريفية ولذلك ظهرت نسبة المشتغلات عند هذه الفئة العمرية أقل في المناطق الحضرية عما هي عليه في المناطق الريفية، كما كان لتعليم الإناث وحصولهن على

درجات علمية في المناطق الحضرية دور كبير في تأهيل إناث الفئة العمرية (٢٥–٣٤) للعمل، لذلك ظهرت هذه الفئة أكثر ارتفاعاً في الحضر.

ثانياً: توزيع المشتغلات بحسب الحالة الزواجية

بالنظر إلى الجدول (٤) الخاص بتوزيع الإناث المشتغلات بحسب الحالة الزواجية بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م يلاحظ منه ما يأتي:

١) هنالك زيادة في نسبة الإناث المشتغلات من العازبات من (١٨.٩%) من إجمالي المشتغلات في الجمهورية في عام ١٩٩٩م إلى(٣٥.٤%) في عام ٢٠٠٤م ، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى توجه الإناث العازبات نحو العمل بعد أن قلت الضغوط التي كانت تمارس عليهن من قبل أولياء الأمور.

٢) هنالك زيادة في عدد الإناث المشتغلات من المتزوجات من (٥٠.٠%) من إجمالي المشتغلات في الجمهورية في عام ١٩٩٩م إلى (٥٢.١%) في عام ٢٠٠٤م، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها السكان في اليمن والتي أدت إلى هذا الارتفاع في عدد الإناث المشتغلات من المتزوجات وذلك لمشاركة أزواجهن في تحمل مثل هذه الظروف القاسية لأن ما يحصل عليه الزوج مقابل عمله سواء أكان هذا العمل حكومياً أم عملاً خاصاً فهو في الحالتين لا يسد حاجة الأسرة مهما صغر حجمها، وينبغي التأكيد هنا على أن زيادة الوعي لدى السكان حتى وإن كانت هذه الزيادة بسيطة إلا أنها قد ساعدت على تخفيف القيود التي وُضعت على المرأة اليمنية للحد من خروجها إلى سوق العمل، كما لا ينبغي التقليل أيضا من أن تعليم المرأة قد كان له الدور الأكبر في حدوث هذا الخروج للمتزوجات للعمل.

٣) يلاحظ أن هنالك انخفاضاً كبيراً في نسبة المشتغلات من المطلقات والأرامل من (٣٠.٦%) من إجمالي المشتغلات في الجمهورية في عام ١٩٩٩م إلى

(١٢.٥%) في عام ٢٠٠٤م ، وربما يعود هذا الانخفاض إلى الاختلاف في تعريف المشتغلة بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م.

جدول (٤) توزيع المشتغلات(١٥سنة فأكثر) بحسب الحالة الزواجية ، بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م

الحالة الزواجية	مسح القوى العاملة ١٩٩٩م		تعداد ٢٠٠٤م		الذكور % ٢٠٠٤م(*)
	العدد	%	العدد	%	
لم تتزوج أبداً	43848	18.9	110094	35.4	24.3
متزوجة	117160	50.0	162031	52.1	74.1
مطلقة + أرملة	70992	30.6	38875	12.5	1.6
إجمالي المشتغلات	232000	100.0	311000	100.0	100.0

(*) تم إضافة هذا العمود لنسب المشتغلين الذكور في تعداد ٢٠٠٤م لأجل مقارنتها مع نسب الإناث

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١٢١

٤) يلاحظ أن هنالك اختلافاً في توزيع الإناث المشتغلات بحسب الحالة الزواجية عن الذكور فنسبة العازبات من الإناث أعلى فهي (٣٥.٤%) من إجمالي المشتغلات مقابل (٢٤.٣%) من إجمالي المشتغلين، ويرجع ذلك إلى أن معظم

العزاب الذكور مشغولين بالدراسة، بينما نسبة المتزوجات أقل فهي (٥٢.١%) مقابل (٧٤.١%) وهذا طبيعي لأن الذكور هم الذين تقع عليهم مسئولية الإنفاق على الأسرة، أما المطلقات والأرامل فترتفع نسبتهن كثيراً فهي (١٢.٥%) مقابل (١.٦%) وربما يعود هذا الارتفاع إلى أن الذكور المطلقين والمترملين سرعان ما يتزوجون مرةً أُخرى ولذلك فنسبتهم محدودة.

أما بالنسبة لتوزيع المشتغلات بحسب الحالة الزواجية في حضر وريف الجمهورية فيلاحظ من الجدول (٥) ما يأتي:

أ) ارتفاع نسبة المشتغلات من العازبات في الحضر قياساً بالريف فهي (٣٥.١%) مقابل (٣٣.٣%) ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الوعي لدى السكان الحضر وإلى وجود التنوع في فرص العمل تختار الأنثى منها ما يناسبها.

ب) ارتفاع نسبة المشتغلات من الإناث المتزوجات في الريف إذ بلغت (٥٢.٦%) مقابل (٥١.٧%) في الحضر ويعود ذلك إلى أن معظم الإناث المتزوجات في الريف يعملن مع الأزواج في الزراعة.

ج) ارتفاع نسبة المشتغلات من المطلقات في الحضر قياساً بالريف فهي (٥.٤%) مقابل (٢.٧%) ويمكن إرجاع ذلك إلى امتلاك الأنثى المطلقة في الحضر لمستوى تعليمي أعلى يؤهلها للعمل بعد الطلاق، إضافةً إلى تنوع فرص العمل في الحضر.

د) ارتفاع نسبة المشتغلات من الأرامل في الريف إذ بلغت (٩.٩%) مقابل (٦.٦%) في الحضر، ويمكن إرجاع ذلك إلى توجه المترملات إلى العمل الزراعي بعد فقدانهن للمعيل، وهي المهنة الوحيدة تقريباً في الريف والتي لا تحتاج إلى مؤهلات ولا للتدريب.

جدول (٥) توزيع المشتغلات بحسب الحالة الزواجية في الحضر والريف ، تعداد ٢٠٠٤م

الحالة الزواجية		الحضر	الريف
		%	%
لم تتزوج أبداً		35.1	33.3
متزوجة		51.7	52.6
مطلقات		5.4	2.7
أرامل		6.6	9.9
غير مبين		1.2	1.5
إجمالي المشتغلات	النسبي	100.0	100.0
	العددي	140678	170322

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١٧٣

وجدير بالإشارة هنا إلى وجود ارتفاع لنسب المشتغلات من الأرامل في الحضر والريف قياساً بالمشتغلات من المطلقات ويرجع البعض مثل هذا الأمر إلى الأخطاء الناتجة عن التبليغ عن بعض الخصائص إما بسبب الإهمال أو بسبب الكتمان إذ غالباً ما يتخفى المطلقون فيُظهرون أنفسهم على أنهم أرامل أو عازبون. [١٨] كما يمكن إرجاع ذلك إلى أن الأرملة تصبح هي ربة البيت بعد وفاة زوجها وهي التي تتولى الإنفاق على أولادها، ولذلك يصبح العمل بالنسبة لها ضرورة، أما المطلقة فغالباً ما تعود إلى بيت أبيها.

ثالثاً: توزيع المشتغلات بحسب المستوى التعليمي:

لابد أن يحتل تعليم المرأة مكانةً أساسية بمعنى أن يكون أحد العوامل الرئيسية في تنمية المجتمعات النامية وأن يُعطى تعليمها وتدريبها مكانا بارزاً في البرامج التعليمية والتدريبية المخصصة لتحديث القطاع التقليدي والريفي. (١٩)

وبالنظر إلى الجدول (٦) الخاص بتوزيع الإناث المشتغلات في اليمن بحسب المستوى التعليمي بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م يلاحظ منه ما يأتي:

١)انخفضت نسبة المشتغلات من الأميات من (٦٠.٧%) من إجمالي المشتغلات في عام ١٩٩٩م إلى (٥١.١%) في عام ٢٠٠٤م، و رغم هذا الانخفاض إلا أن هذه النسبة لازالت عالية جداً إذ تمثل أكثر من (٢/١) إجمالي المشتغلات في الجمهورية.

٢) انخفضت نسبة المشتغلات من غير المتعلمات (الأميات والملمات بالقراءة والكتابة) من (٦٧.٤%) من إجمالي المشتغلات في العام ١٩٩٩م إلى (٦١.٤%) في العام ٢٠٠٤م.

جدول (٦) توزيع المشتغلات (١٥سنة فأكثر) بحسب المستوى التعليمي ، بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م

المستوى التعليمي	مسح القوى العاملة ١٩٩٩م		تعداد ٢٠٠٤م		الذكور % ٢٠٠٤ م(*)
	العدد	%	العدد	%	
أمية	140824	60.7	158921	51.1	33.5
تقرأ وتكتب	15544	6.7	32033	10.3	22.7
التعليم الأساسي	24360	10.5	28923	9.3	20.0
التعليم الثانوي	31088	13.4	50071	16.1	16.7
جامعية فما فوق	20184	8.7	41052	13.2	7.1
إجمالي المشتغلات	232000	100.0	311000	100.0	100.0

(*) تم إضافة هذا العمود لنسب المشتغلين الذكور في تعداد ٢٠٠٤م لأجل مقارنتها مع نسب الإناث

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١٢٥

٣) ارتفعت نسبة المشتغلات من المتعلمات(اللاتي يحملن مؤهلات علمية) من (٣٢.٦%) في العام ١٩٩٩م إلى (٣٨.٦%) في العام ٢٠٠٤م، ورغم هذا الارتفاع لنسبة المشتغلات من المتعلمات إلا أن النسبة لازالت منخفضة.

٤) يلاحظ أن هنالك اختلافاً في توزيع الإناث المشتغلات بحسب الحالة التعليمية عن الذكور، فنسبة الأميات أعلى فهي (٥١.١%) من إجمالي المشتغلات

مقابل (٣٣.٥%) من إجمالي المشتغلين، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام الآباء بتعليم الإناث، والتي تلتحق منهن تتوقف عن التعليم عند الزواج، أما نسبة المشتغلات اللاتي يحملن مؤهلات علمية فهي أدنى إذ بلغت (٣٨.٦%) مقابل (٤٣.٨%)، وهناك ملاحظة هامة وهي أن نسبة الحاصلات على التعليم الثانوي تكاد تتساوى مع نسبة الذكور فهي (١٦.١%) مقابل (١٦.٧%)، بل أن نسبة المشتغلات من(الجامعيات فأعلى) تزيد على نسبة الذكور إذ بلغت (١٣.٢%) مقابل (٧.١%) وهذا يدل على أن الإناث المتعلمات يحصلن على فرص للعمل أكثر من المتعلمين الذكور.

أما بالنسبة لتوزيع المشتغلات بحسب الحالة التعليمية على مستوى الريف والحضر فيلاحظ من الجدول (٧) ما يأتي:

جدول (٧) توزيع الإناث المشتغلات بحسب المستوى التعليمي في الحضر والريف ، تعداد ٢٠٠٤م

المستوى التعليمي		الحضر	الريف
		%	%
أمية		20.3	75.6
تقرأ وتكتب		10.4	9.9
التعليم الأساسي		14.3	4.9
التعليم الثانوي		27.8	6.0
جامعية فما فوق		26.2	1.6
غير مبين		1.0	2.0
إجمالي المشتغلات	النسبي	100.0	100.0
	العددي	140678	170322

الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، ص ١٧٤

أ) ارتفاع نسبة الأمية بين المشتغلات في الريف إذ يلاحظ أن أكثر من (٣/٤) المشتغلات من الأميات، وبإضافة الملمات بالقراءة والكتابة (٩.٩%) تصبح نسبة المشتغلات في الريف من اللواتي لا يحملن مؤهلات علمية (٨٥.٥%)، بينما تبلغ نسبة حاملات المؤهلات العلمية (١٢.٥%).

ب) ارتفاع نسبة المشتغلات في الحضر من اللاتي يحملن مؤهلات علمية إلى أكثر من (٢/٣) أو (٦٨.٣%) من إجمالي المشتغلات في الحضر، بينما تنخفض نسبة الأمية والملمات بالقراءة والكتابة إلى (٣٠.٧%).

وهكذا يتضح أن المهن التي يمكن أن تزاولها الإناث ضمن المناطق الحضرية في الغالب تحتاج إلى متعلمات يعملن في التعليم والتمريض والسكرتارية وفي المصانع وهي التي يمكن للإناث العمل فيها غالباً ، وبهذا تختلف عن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن تزاوله المرأة الريفية والذي يغلب عليه النشاط الزراعي والذي لا يتطلب مؤهلات علمية. [٢٠]

رابعاً: توزيع المشتغلات بحسب المهنة الرئيسية:

بالنظر إلى الجدول (٨) الخاص بتوزيع المشتغلات بحسب المهنة الرئيسية بين عامي ١٩٩٩و٢٠٠٤م يلاحظ منه ما يأتي:

١) بلغت نسبة المشتغلات في الزراعة والصيد (٣٦.٥%) و(٣٦.٧%) من إجمالي المشتغلات في الجمهورية في عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م، وهي المهنة الرئيسية الأولى في العامين السابق ذكرهما. وينبغي الإشارة هنا إلى أن المرأة اليمنية تساهم في إنتاج الخضروات والفواكه كالبندورة والبطاطا والبلح والبرتقال والمانجو، وتقوم بكل الأعمال المتعلقة بالزراعة والغرس والتسميد

والقطف والخزن، وتساهم إلى حد ما في تنظيف الأرض واختيار البذور ومقاومة الآفات، وتقوم بكل الأعمال الزراعية باستخدام آلات تقليدية بسيطة. (٢١)

٢) تأتي في المرتبة الثانية الاختصاصيات والفنيات ومساعداتهن إذ ارتفعت نسبتهن من (٢١.١%) من إجمالي المشتغلات في عام ١٩٩٩م إلى (٢٩.٢%) في عام ٢٠٠٤م.

٣) هنالك انخفاض لنسب بعض المهن بين عامي ١٩٩٩و٢٠٠٤م وهي المهن البسيطة من (٢٠.٧%) إلى (١٠.٣%)، والحرفيات من (٩.٣%) إلى (٧.٧%).

٤) هنالك ارتفاع لنسب بقية المهن بين عامي ١٩٩٩و٢٠٠٤م وهذه المهن هي: عاملات البيع في المتاجر والأسواق، والكاتبات، والمشرعات وكبار المسئولات والمديرات، وعاملات النقل وتجميع الآلات والمصانع.

٥) يلاحظ أن نسب المشتغلات الإناث هي الأعلى من نسب المشتغلين من الذكور في بعض المهن، ففي عام ٢٠٠٤م بلغت نسبتهن في الزراعة والصيد (٣٦.٧%) من إجمالي المشتغلات مقابل (٢٣.٣%) من إجمالي المشتغلين، وللاختصاصيات والفنيات ومساعداتهن (٢٩.٢%) مقابل (١٦.٩%)، والكاتبات (٥.٨%) مقابل (٣.٥%). بينما يتفوق الذكور في بقية المهن.

جدول (٨) توزيع المشتغلات (١٥سنة فأكثر) بحسب المهنة الرئيسية ، بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م

المهنة الرئيسية	مسح القوى العاملة ١٩٩٩م		تعداد ٢٠٠٤م		الذكور % ٢٠٠٤م(*)
	العدد	%	العدد	%	
عاملات الزراعة والصيد	84680	36.5	114137	36.7	23.3
الاختصاصيات والفنيات ومساعداتهن	48952	21.1	90812	29.2	16.9
المهن البسيطة	48024	20.7	32033	10.3	14.6
الحرفيات	21576	9.3	23947	7.7	14.4
عاملات البيع في المتاجر والأسواق	15080	6.5	23014	7.4	17.7
الكاتبات	8584	3.7	18038	5.8	3.5
المشرعات وكبار المسئولات والمديرات	1856	0.8	4976	1.6	2.0
عاملات نقل وتجميع الآلات والمصانع	2784	1.2	4043	1.3	7.6
غير مبين	464	0.2	-	-	-
إجمالي المشتغلات	232000	100.0	311000	100.0	100.0

(*) تم إضافة هذا العمود لنسب المشتغلين الذكور في تعداد ٢٠٠٤م لأجل مقارنتها مع نسب الإناث

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، ص ١٣٩و ١٤٠

أما بالنسبة لتوزيع المشتغلات بحسب المهنة الرئيسية على مستوى الريف والحضر فيلاحظ من الجدول (٩) أن هنالك تركزاً لبعض المهن في الريف وتركزاً لبعضها الأخر في الحضر وذلك كما يأتي:

أ) أن أكثر من (٢/١) عدد المشتغلات في الريف يعملن في الزراعة (٥٣.٦%) مقابل (٠.٤%) في الحضر، ويرجع ذلك إلى ارتباط الزراعة بالمناطق الريفية فهي المهنة الأولى.

ب) أن (٤٤.٥%) من إجمالي المشتغلات في الحضر يعملن اختصاصيات وفنيات ومساعداتهن، وتأتي في المرتبة الأولى على مستوى الحضر، بينما تصل هذه النسبة في الريف إلى (٧.٣%).

ج) هنالك تركز للمشتغلات في بعض المهن الأخرى في الحضر مثل: الكاتبات (١٠.٣%) مقابل (٠.٤%) في الريف، والمشرعات وكبار المسئولات والمديرات (٢.٨%) مقابل (٠.٢%) ، وعاملات البيع في المتاجر والأسواق (٩.٤%) مقابل (٣.٧%).

جدول (٩) توزيع المشتغلات بحسب المهنة الرئيسية في الحضر والريف، بين عامي تعداد ٢٠٠٤م

المهنة الرئيسية		الحضر %	الريف%
عاملات الزراعة والصيد		0.4	53.6
الاختصاصيات والفنيات ومساعداتهن		44.5	7.3
المهن البسيطة		8.8	8.6
الحرفيات		6.3	6.2
عاملات البيع في المتاجر والأسواق		9.4	3.7
الكاتبات		10.3	0.4
المشرعات وكبار المسئولات والمديرات		2.8	0.2
عاملات نقل وتجميع الآلات والمصانع		1.5	0.9
غير مبين		13.0	18.8
إجمالي المشتغلات	النسبي	100.0	100.0
	العددي	140678	170322

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث :الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م،ص ١٨٢

خامساً: توزيع المشتغلات بحسب الحالة العملية:

بالنظر إلى الجدول (١٠) الخاص بتوزيع الإناث المشتغلات بحسب الحالة العملية بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م يلاحظ منه ما يأتي:

١) ارتفاع نسبة العاملات بأجر من (٥٣.٠%) في عام ١٩٩٩م إلى (٥٣.٧%) في عام ٢٠٠٤م.

٢) انخفضت نسبة المشتغلات بدون أجر من (٣٤.٦%) في عام ١٩٩٩م إلى (٢٩.٣%) في عام ٢٠٠٤م.

جدول(١٠) توزيع المشتغلات (١٥سنة فأكثر) بحسب الحالة العملية ، بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م

الحالة العملية	مسح القوى العاملة ١٩٩٩م		تعداد ٢٠٠٤م		الذكور % ٢٠٠٤م(*)
	العدد	%	العدد	%	
صاحبة عمل	3712	1.6	5287	1.7	4.8
تعمل لحسابها	25056	10.8	47583	15.3	25.8
تعمل بأجر	122960	53.0	167007	53.7	61.4
تعمل بدون أجر	80272	34.6	91123	29.3	8.0
إجمالي المشتغلات	232000	100.0	311000	100.0	100.0

(*) تم إضافة هذا العمود لنسب المشتغلين الذكور في تعداد ٢٠٠٤م لأجل مقارنتها مع نسب الإناث

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث: الخصائص الاقتصادية للسكان، ص ١٢٧

٣) ارتفعت نسبة المشتغلات لحسابهن من (١٠.٨%) في عام ١٩٩٩م إلى (١٥.٣%) في عام ٢٠٠٤م، وربما يرجع هذا الارتفاع إلى أن الأزمة التي تعاني منها الأسرة اليمنية قد أدت إلى ممارسة بعض الإناث لأعمال هامشية تمارس داخل المنازل.

٤) تأتي في المجموعة الأخيرة نسبة صاحبة عمل، وقد بلغت (١.٦%) و(١.٧%) في عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م على التوالي، وربما يرجع انخفاض هذه الحالة مقارنةً بغيرها إلى العادات والتقاليد، إذ غالباً ما يكون المسئولون عن العمل والمشرفون عليه من الرجال.

٥) ترتفع نسبة الإناث اللاتي يعملن بدون أجر عن الذكور، فهي للإناث (٢٩.٣%) من إجمالي المشتغلات مقابل (٨.٠%) من إجمالي المشتغلين الذكور.

٦) تنخفض نسبة الإناث عن الذكور في بقية الحالات العملية، ويرجع هذا الانخفاض إلى أن الذكور في الغالب هم المسئولين عن رعاية أسرهم وإعالتها.

أما بالنسبة لتوزيع المشتغلات بحسب الحالة العملية على مستوى الريف والحضر فيلاحظ من الجدول (١١) ما يأتي:

أ) أن نسبة المشتغلات بأجر ترتفع في الحضر إلى (٧٤.٣%)، مقابل (٢١.٨%) في الريف ويرجع ذلك إلى أن (٥٣.٦%) من المشتغلات في الريف يعملن بالزراعة مع الأسرة بدون أجر.

ب) أن نسبة المشتغلات بدون أجر ترتفع في الريف إلى (٤١.٥%) بينما تنخفض في الحضر إلى (٤.٧%).

ج) ترتفع نسبة المشتغلات لحسابهن الخاص في الريف إلى (١٧.٥%) بينما تنخفض في الحضر إلى (٧.٥%).

جدول(١١) توزيع المشتغلات بحسب الحالة العملية ، في الحضر والريف، تعداد ٢٠٠٤م

الحالة العملية		الحضر %	الريف%
صاحبة عمل		1.2	1.6
تعمل لحسابها		7.5	17.5
تعمل بأجر		74.3	21.8
تعمل بدون أجر		4.7	41.5
غير مبين		12.3	17.6
إجمالي المشتغلات	النسبي	100.0	100.0
	العددي	140678	170322

الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، ص ١٧٨

سادساً: توزيع المشتغلات بحسب القطاعات الاقتصادية:

بالنظر إلى الجدول (١٢) الخاص بتوزيع الإناث المشتغلات بحسب قطاع الملكية بين عامي ١٩٩٩و٢٠٠٤م يلاحظ منه ما يأتي:

١) انخفضت نسبة المشتغلات في القطاع الخاص من (٧٢.٠%) في عام ١٩٩٩م إلى (٦٣.٦%) في عام ٢٠٠٤م، وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن نسبتهن لازالت عالية وتمثل المرتبة الأولى في العامين السابق ذكرهما، ولاشك في أن القطاع الخاص رغم بعض المساوئ المرتبطة به– مثل عدم

وجود التأمين الاجتماعي، وضياع بعض حقوق العاملين، كما أن كثيراً من وظائفه تحتاج إلى ساعات عمل طويلة، وصعوبة العمل بدوامين وخاصةً إذا كانت المرأة متزوجة – إلا أنه يبقى الملجأ الوحيد للباحثات عن عمل بعد التوقف شبه التام للوظائف الحكومية، كما أن هذا القطاع يعتبر هو المجال المناسب للإناث غير المتعلمات، كما أنه مناسباً لبعض الإناث المتعلمات كوسيلة لزيادة دخولهن في أوقات غير منتظمة تناسب ظروف حياتهن.

٢) ارتفعت نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي من (٢٧.٩%) من إجمالي المشتغلات في الجمهورية في عام ١٩٩٩م إلى (٣٥.٤%) في عام ٢٠٠٤م، وقد جاءت هذه النسبة في المرتبة الثانية، ويرجع تزايد نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي إلى ما يأتي: أ) الارتفاع النسبي للأجور قياساً بأكثر مؤسسات القطاع الخاص. ب) الضمان الاجتماعي حيث يظل راتب الموظف في حالة مرضه المزمن أو عجزه أو وفاته. ج) اقتصار العمل في أكثر مؤسسات الدولة على فترة عمل واحدة، وهذا ما تبحث عنه المرأة وخاصةً المتزوجة والتي لها أولاد وتحتاج إلى فراغ لتربيتهم.

٣) جاءت نسبة المشتغلات في القطاع المختلط في المرتبة الأخيرة، وشاركت هذه المجموعة بنسبة ضئيلة جداً إذ بلغت نسبتهن (٠.١%) في عام ١٩٩٩م وارتفعت إلى (١.٠%) في عام ٢٠٠٤م.

٤) ارتفاع نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي عن نسبة المشتغلين الذكور فهي (٣٥.٤%) من إجمالي المشتغلات مقابل (٢٤.٠%) من إجمالي المشتغلين الذكور، وتتساوى نسبة الإناث مع نسبة الذكور في القطاع المختلط فهي (١.٠%) للجنسين، بينما تنخفض نسبة المشتغلات في القطاع الخاص فهي (٦٣.٦%) من إجمالي المشتغلات من الإناث، مقابل (٧٥.٠%) من إجمالي المشتغلين من الذكور.

جدول (١٢) توزيع المشتغلات (١٥سنة فأكثر) بحسب قطاع الملكية ، بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٤م

قطاع الملكية	مسح القوى العاملة ١٩٩٩م		تعداد ٢٠٠٤م		الذكور % ٢٠٠٤م(*)
	العدد	%	العدد	%	
حكومي	64728	27.9	110094	35.4	24.0
مختلط	232	0.1	3110	1.0	1.0
خاص	167040	72.0	197796	63.6	75.0
إجمالي المشتغلات	232000	100.0	311000	100.0	100.0

(*) تم إضافة هذا العمود لنسب المشتغلين الذكور في تعداد ٢٠٠٤م لأجل مقارنتها مع نسب الإناث

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١٣٠

أما بالنسبة لتوزيع المشتغلات بحسب قطاع الملكية على مستوى الريف والحضر فيلاحظ من الجدول (١٣) ما يأتي:

أ) أن أكبر نسبة للمشتغلات في الحضر تركزت في القطاع الحكومي إذ بلغت نسبتهن (٥٣.٠%) من إجمالي المشتغلات في الحضر مقابل (٨.٧%) في الريف.

ب) أن أكبر نسبة للمشتغلات في الريف تركزت في القطاع الخاص إذ بلغت (٧٣.١%) من إجمالي المشتغلات في الريف مقابل (٣٣.٠%) في الحضر.

جدول(١٣)توزيع المشتغلات(١٥سنة فأكثر)بحسب قطاع الملكية ، تعداد ٢٠٠٤م

قطاع الملكية		الحضر%	الريف%
حكومي		53.0	8.7
مختلط		1.4	0.3
خاص		33.0	73.1
غير مبين		12.6	17.9
إجمالي المشتغلات	النسبي	100.0	100.0
	العددي	140678	170322

الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١٧٩

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي

لاشك في أن نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي لا تبقى ثابتة على حالها، وإنما ترتفع أو تنخفض من فترة زمنية لأخرى، وقد ترتفع هذه المساهمة في قطاع وتنخفض في آخر ويرجع

ذلك إلى خضوعها لعدد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ويمكن التأكيد هنا على أنه لا يوجد عامل واحد في حد ذاته يمكنه أن يفسر حجم مشاركة المرأة الاقتصادية، أو أن يساهم في تغيير وضعها الحالي. [٢٢] وتتمثل هذه العوامل بما يأتي:

١ - **الحالة الزواجية:** يكون لحالة المرأة المدنية في معظم المجتمعات علاقة هامة في احتمال إسهامها في النشاط الاقتصادي، فعندما تتساوي العوامل الأخرى فإن احتمال دخول المرأة المتزوجة في مجال القوة العاملة يكون أقل من دخول المرأة التي لم يسبق لها الزواج أو الأرملة أو المطلقة التي تعتبر العمل بالنسبة لها ضرورة اقتصادية. [٢٣]

٢ - **التعليم والتأهيل والتدريب المهني:** يعد تعليم الإناث من أهم العوامل الاجتماعية التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على مستوى نسبة القوى العاملة في أي مجتمع، حيث أن للتعليم أثراً مباشراً على مساهمة الإناث في ميدان العمل أكثر وضوحاً في حقيقة الأمر مما هي عليه عند الذكور، كما أن إسهام الإناث في قوة العمل سوف يستمر في التزايد نتيجة إقبال المرأة على التعليم، كما أن التعليم الذي تحصل عليه المرأة سيحدد من طبيعة المهنة التي تختارها، وسوف يصبح أمام المرأة التي تحصل على مستوى علمي مرتفع المزيد من الفرص وبالتالي فإنها يمكنها أن تختار المهنة التي تنسجم مع رغباتها وتحصيلها العلمي ، كما أن المرأة التي تحصل على مستوى علمي مرتفع تأنف البقاء داخل المنزل بدون عمل، ويزداد ذلك كلما حصلت على مؤهل أعلى. [٢٤]

٣ - **النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي السريع وإضفاء الطابع غير الرسمي على العمل بصورة متزايدة من العوامل الهامة في استخدام أعداد كبيرة من النساء في كثير من المناطق والبلدان. [٢٥] كما أن التطور الاقتصادي قد عمل على تغيير تركيب العمالة إذ تحول من العمل الرئيس المتمثل بالزراعة إلى زيادة العاملين في قطاع الصناعة والخدمات. [٢٦]

٤ - **الخصوبة ومسئوليات الأسرة:** يعد مستوى الخصوبة عاملاً ديموغرافياً يؤثر إلى حد كبير على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. فغالباً ما تتداخل مسئوليات العناية بالأطفال مع رغبة المرأة بالعمل في المراكز الحضرية ويبدو التناقض بين دور الأمومة لدى المرأة وخروجها للعمل على أشده خلال فترة إنجاب الأطفال.[٢٧]. وقد دلت الدراسات المختلفة على وجود علاقة عكسية قوية بين عمل المرأة وعدد المواليد الأحياء، فكثرة الإنجاب تمنع الكثير من الإناث من العمل خارج المنزل. [٢٨]

٥ - **تخصصات العمل:** شُخصت أهم أسباب ضعف مشاركة الإناث في قوة العمل في الدول العربية في قلة مجالات العمل المتاحة ومحدودية التخصصات التي تلتحق بها المرأة. [٢٩]

٦ - **تطور تكنولوجيا الأدوات المنزلية:** لعبت الأدوات المنزلية– مثل المكنسة الكهربائية، الغسالات، الثلاجات، العصارات والخلاطات، القدور الضاغطة، سخانات الماء، وأدوات الطبخ الكهربائية والغازية المختلفة.....الخ– دوراً كبير في زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، وبسبب أهمية هذه الآلات للمرأة وُصفت بأنها آلات تحرير المرأة من أعباء العمل المنزلي، ويقدر بعض الباحثين أن (٥٥%) من زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل ترجع إلى تطور تكنولوجيا الأدوات المنزلية. [٣٠] أي أن المرأة لم تعد مضطرة لقضاء وقت طويل في التنظيف والغسل، كما أصبح بإمكانها إعداد الوجبة الغذائية اليومية، وحفظها في الثلاجة، أي أن المرأة تدير اليوم أعمالها المنزلية بجهد ووقت قليلين وبالتالي تتفرغ للعمل خارج المنزل. [٣١]

٧ - **الدخل:** يعد هذا العامل واحداً من أهم المتغيرات التي تؤثر على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وذلك لحاجتها لتعزيز مستوى رفاهيتها ورفاهية

عائلتها، وبذلك تتأثر مشاركة المرأة في سوق العمل بهذا العامل والذي يتأثر بدوره بمستوى التنمية الاقتصادية. (٣٢)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بعد أن تم الانتهاء من المناقشة والتحليل لهذا البحث، فإنه تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١) وصل عدد الإناث القادرات على العمل (١٥ سنة فأكثر) في عام ٢٠٠٤م إلى نصف إجمالي السكان القادرين على العمل في الجمهورية اليمنية (٤٩.٩%).

٢) انخفضت نسبة القوة العاملة للإناث من (١٢.١%) من إجمالي القوة العاملة في الجمهورية في عام ١٩٩٩م إلى (٩.١%) في عام ٢٠٠٤م.

٣) ارتفاع نسبة الإناث المتفرغات لأعمال المنزل من (٧٠.٧%) من إجمالي الإناث غير النشطات في عام ١٩٩٩م إلى (٧٥.٩%) في عام ٢٠٠٤م.

٤) ارتفع معدل مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي من (٧.٠%) من إجمالي الإناث القادرات على العمل(١٥سنة فأكثر) في عام ١٩٩٩م إلى (٩.٦%) في عام ٢٠٠٤م، والمعدل يرتفع في الحضر إلى (١٦.٢%) مقابل (٦.٨%) في الريف.

٥) انخفضت نسبة العمالة من (٧٤.٦%) في عام ١٩٩٩م، إلى (٦٠.٤%) في عام ٢٠٠٤م، وهي في الريف أعلى من الحضر إذ بلغت (٦٦.٨%) مقابل (٥٤.١%) في الحضر.

٦) ارتفاع نسبة البطالة من (٢٥.٤%) من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٩٩م إلى (٣٩.٦%) في عام ٢٠٠٤م، وهي ترتفع في الحضر إلى (٤٥.٩%) مقابل (٣٣.٢%) في الريف.

٧) أن(٣/١) المشتغلات في الجمهورية (٣٢.٧%) هن من الأعمار الشابة (١٥-٢٤).
٨) ارتفاع نسبة المشتغلات من العازبات من (١٨.٩%) في عام ١٩٩٩م إلى (٣٥.٤%) في عام ٢٠٠٤م، وهي ترتفع في الحضر إلى (٣٥.١%) مقابل (٣٣.٣%) في الريف.
٩) ارتفاع نسبة المشتغلات من المتزوجات من (٥٠.٠%) في عام ١٩٩٩م إلى (٥٢.١%) في عام ٢٠٠٤م، وهي ترتفع في الريف إلى (٥٢.٦%) مقابل (٥١.٧%) في الريف.
١٠) انخفاض نسبة المشتغلات من المطلقات والأرامل من (٣٠.٦%) في عام ١٩٩٩م إلى (١٢.٥%) في عام ٢٠٠٤م، وترتفع في الريف إلى (١٢.٦%) مقابل (١٢.٠%) في الحضر.
١١) انخفاض نسبة المشتغلات من الأميات من (٦٠.٧%) من إجمالي المشتغلات في عام ١٩٩٩م إلى (٥١.١%) في عام ٢٠٠٤م، وهي ترتفع في الريف إلى (٧٥.٦%) مقابل (٢٠.٣%) في الحضر.
١٢) ارتفاع نسبة المشتغلات من المتعلمات (اللواتي يحملن مؤهلات تعليمية) من (٣٢.٦%) في عام ١٩٩٩م إلى (٣٨.٦%) في عام ٢٠٠٤م، وهي ترتفع في الحضر إلى (٦٨.٣%) مقابل (١٢.٥%) في الريف.
١٣) ارتفاع نسبة المشتغلات بالزراعة والصيد من (٣٦.٥%) في عام ١٩٩٩م إلى (٣٦.٧%) في عام ٢٠٠٤م، وهي ترتفع في الريف إلى (٥٣.٦%) مقابل (٠.٤%) في الحضر.
١٤) ارتفاع نسبة المشتغلات اختصاصيات وفنيات ومساعدات الاختصاصيات من (٢١.١%) في عام ١٩٩٩م إلى (٢٩.٢%) في عام ٢٠٠٤م، وهي ترتفع في الحضر إلى (٤٤.٥%) مقابل (٧.٣%) في الريف.

١٥) ارتفاع نسبة العاملات بأجر من (٥٣.٠%) في عام ١٩٩٩م إلى (٥٣.٧%) في عام ٢٠٠٤م، وهي ترتفع في الحضر إلى (٧٤.٣%) مقابل (٢١.٨%) في الريف.

٢٠) ارتفعت نسبة المشتغلات لحسابهن من (١٠.٨%) في عام ١٩٩٩م إلى (١٥.٣%) في عام ٢٠٠٤م وهي ترتفع في الريف إلى (١٧.٥%) مقابل (٧.٥%) في الحضر.

١٦) ارتفاع نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي من (٢٧.٩%) في عام ١٩٩٩م إلى (٣٥.٤%) في عام ٢٠٠٤م، وهي ترتفع في الحضر إلى (٥٣.٠%) مقابل (٨.٧%) في الريف.

ثانياً :التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يضع الباحث مجموعة من التوصيات التي يرى أن فيها علاجاً لبعض المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المرأة العاملة في اليمن، ومنها:

- نشر الوعي بين الناس بالشكل الذي يرفع من شأن المرأة، والتأكيد على أن هذا الاهتمام بالمرأة إنما يستهدف خدمة وتنمية المجتمع ككل.
- تطبيق الامتيازات التي حصلت عليها المرأة في قوانين العمل، والخدمة المدنية ،وإجازات الحمل والولادة والأمومة وغيرها.
- التوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة بمشكلة الدور المزدوج للمرأة العاملة والتركيز على دعوة أفراد الأسرة (الزوج والأبناء) إلى مساعدة الزوجة الأم في الأعباء المنزلية الملقاة على عاتقها.
- توفير الحضانات ورياض الأطفال الآمنة والقريبة خاصةً من مواقع العمل والإنتاج وبأسعار رمزية لكي تتمكن المرأة من التوفيق بين أدوارها المنزلية والعملية.

- توفير المواصلات والخدمات الاجتماعية التي تساعد المرأة العاملة على تحمل أعباء الدور المزدوج.
- إيجاد وسائل لدعم ومساعدة المرأة العاملة في الحصول على تكنولوجيا الأدوات المنزلية، فجميع الأسر لا تستطيع شراء هذه الأدوات.
- مساعدة الإناث من ربات البيوت اللاتي يرغبن في تحسين أوضاعهن المعيشية وأوضاع أسرهن بتوصيل فرص العمل المنتج إلى منازلهن بإيجاد مشروعات فردية مدرة للدخل تسهم في زيادة وتحسين مستوى الدخل الأسري.

الملاحق

ملحق(١) نسبة الإناث إلى مجموع السكان حسب العلاقة بقوة العمل في الجمهورية اليمنية (العدد بالآلاف)

العلاقة بقوة العمل	مسح القوى العاملة ١٩٩٩م			تعداد ٢٠٠٤م		
	عدد الإناث	مجموع الإناث + الذكور	الإناث (%)	عدد الإناث	مجموع الإناث +الذكور	الإناث (%)
المشتغلين	232	2964	8.7	311	3555	7.8
المتعطلين	79	469	29.6	204	689	16.8
قوة العمل	311	3433	12.1	515	4244	9.1
غير النشطين	4138	5483	73.8	4851	6574	75.5
مجموع الإناث (١٥سنة فأكثر)	4449	8916	49.6	5366	10818	49.9
الإجمالي في الجمهورية(*)	8844	17676	50.0	9648	19686	49.0

المصدر: الملحق من عمل الباحث بالاعتماد على:

١- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١١١

٢- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٩م، صنعاء، يوليو ٢٠٠٠م، ص٦

٣- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثاني:الخصائص الديمغرافية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١٠٦و١٠٩

ملحق(٢) توزيع الإناث في حضر وريف الجمهورية، تعداد ٢٠٠٤م (بالآلاف)

العلاقة بقوة العمل	الحضر	الريف	إجمالي	الذكور (*)
مشتغلات	141	170	311	3244
متعطلات	119	85	204	485
إجمالي قوة العمل	260	255	515	3729
غير نشطات	1341	3510	4851	1723
مجموع الإناث (١٥سنة فأكثر)	1611	3755	5366	5452
إجمالي الإناث في الجمهورية	2626	7023	9649	10037

(*) تم إضافة هذا العمود الخاص بالذكور في تعداد ٢٠٠٤م لأجل استخراج بعض النسب للمقارنة

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م،

التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١١١، ١٧١

المصــــادر

١) الأخرس، صفوح، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م، ٢١٥

٢) أبو عيانة، فتحي محمد، السكان والعمران الحضري- بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٧٩

٣) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص٤٨

٤) فراج، عبد المجيد ، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، جامعة القاهرة،١٩٧٥، ص ٤٥٣

٥) الشلقاني، مصطفى، الإحصاء السكاني والديموجرافي، تدريج البيانات السكانية وإعداد الجداول الديموجرافية، ط ١، جامعة الكويت، ١٩٨٥،ص ٢٢٣

٦) عزت، احمد علي، إسهام المرأة في القوى العاملة بمملكة البحرين ، رسائل جغرافية، دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية، يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد(٣٠١) يونيو ٢٠٠٥م، ص١٥ http://gis2.akbarmontada.com/t1905-topic

٧) الأخرس، محمد صفوح، تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨١م، ص ٢٨١

٨) حُمد، نورية علي، المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، وثائق المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية، صنعاء، ٢٦- ٢٩ أكتوبر ١٩٩١م، ص ٥٧٧

٩) الزوكة، محمد خميس ،التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، ٢٠١١م ص ٧٣

١٠) المحروق، ماهر حسن، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية(تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية)، والتي عقدتها منظمة العمل العربية في دمشق، في ٦ـ ٨/ ٧/ ٢٠٠٩م ، ص٣
www.kantakji.com/fiqh/Files/**Economics**/c434.doc

١١) الحاج، حسن، مؤشرات سوق العمل، سلسلة جسر التنمية، العدد ١٦، السنة الثانية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ابريل- نيسان ٢٠٠٣م، ص ٥
http://iefpedia.com/arab/?p=12240

١٢) أبو عيانة، فتحي محمد، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،١٩٨٦م، ص ٢٤٩

١٣) علي، يونس حمادي ، مبادئ علم الديمغرافية(دراسة السكان) ،ط١،دار النشر والتوزيع، الأردن ،عمان، ٢٠١٠م، ص٣٩٠

١٤) العيسوي، فايز محمد، الخصائص الديموجرافية لسكان الوطن العربي وواقع التنمية البشرية المستدامة (رؤية جغرافية)، ص ٧٤١
http://4geography.com/vb/showthread.php?t=1209

١٥) ت.لين سميث، أساسيات علم السكان ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر مراجعة وتقديم عز الدين فريد المكتب المصري الحديث الإسكندرية ١٩٧١، ص ٢٩٣

١٦) نصار، هبة أحمد، زيادة نسبة المرأة العاملة بأجر في الأنشطة غير الزراعية إلى إجمالي العمالة الأجرية، رؤية عامة لتمكين المرأة المصرية في النشاط

الاقتصادي ، اللجنة الاقتصادية/ مؤتمر المجلس القومي للمرأة ، مارس، ٢٠٠٤م، ص ٣
www1.aucegypt.edu/src/wsite1/Pdfs/agri_doc.pdf

١٧) لبيب، علي، جغرافية السكان،ط ١، الثابت والمتحول، شمال جنوب،تونس، ٢٠٠٣م، ص ١٣٦

١٨) برسا، رولان ،الديموغرافيا الإحصائية، ترجمة: حلا نوفل رزق الله ،ط،١ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ١٩٩٣، ص١٥

١٩) المناوي، إعداد القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية، دراسات في التربية والتخطيط، دار الرشيد للنشر والتوزيع،المملكة العربية السعودية، الرياض ، بدون تاريخ،ص ٢٨

٢٠) الزبيدي، عدنان كاظم، تركيب السكان وعلاقته بالقوى العاملة في محافظة بابل، دراسة في جغرافية السكان، دكتوراه آداب في الجغرافيا، جامعة بغداد، ١٩٩٨م، ص ١٧٥

٢١) ركباني، نعيمة، دور المرأة الريفية في التنمية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، والذي أنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ١٤-١٦أكتوبر ٢٠٠٣م، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،ص ١٣
http://4geography.com/vb/showthread.php?t=7812

٢٢) آل الشيخ، هند، التحديات الاقتصادية المعاصرة وأثرها على مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، الملتقى العربي الثاني، دور المرأة التنموي في الخليج العربي، الواقع والطموح، ورشة عمل((أثر العمالة الأجنبية على الأسرة العربية في الخليج)) أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ١٦-١٩ فبراير(شباط) ٢٠٠٤م ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص٦
http://4geography.com/vb/showthread.php?t=8710

٢٣) العزاوي، بهاء بدري حسين، جغرافية السكان وتطبيقاتها على الجمهورية اليمنية،مركز الصادق، الجمهورية اليمنية، صنعاء،٢٠٠٦م، ص ٢٦٠
٢٤) الزبيدي، عدنان كاظم، تركيب السكان وعلاقته بالقوى العاملة في محافظة بابل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤
٢٥)علي، يونس حمادي ، مبادئ علم الديمغرافية مصدر سبق ذكره، ص٣٩٠
٢٦) سهاونة، فوزي عيد ، وموسى عبودة سمحة،جغرافية السكان،الجامعة الأردنية، دار وائل للنشر والتوزيع،ط١،عمان، الأردن ،٢٠٠٣م، ص ٥٥)
٢٧) عزيز، محمد مكي، ورياض إبراهيم السعدي، جغرافية السكان، جامعة بغداد، ١٩٨٤م، ص ٣٥٣
٢٨) الزبيدي، عدنان كاظم، تركيب السكان وعلاقته بالقوى العاملة في محافظة بابل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩
٢٩) عزت، علي، إسهام المرأة في القوى العاملة بمملكة البحرين مصدر سبق ذكره، ص ٨
٣٠) اليوشع، أحمد هاشم، إدماج احتياجات المرأة في مسار التنمية، الموازنة العامة للدولة وإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة، المؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية ٨–١٠ نوفمبر ٢٠١٠م،ص١١و١٢
http://www.scw.gov.bh/default.asp?action=category&ID=502
٣١) مطهر،محمد محمد، وآخرون، المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، صنعاء (بدون تاريخ نشر)، صنعاء، ص٥٢
٣٢) اليوشع، أحمد هاشم، إدماج احتياجات المرأة في مسار التنمية مصدر سبق ذكره ، ص ٧

مصادر الملاحق:

١- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثالث:الخصائص الاقتصادية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١١١
٢- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٩م، صنعاء، يوليو ٢٠٠٠م، ص٦
٣- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثاني:الخصائص الديمغرافية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١٠٦و١٠٩
٤- الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م، التقرير الرئيسي الثاني:مصدر سبق ذكره، ص١١١و١٧١